مهاتير محمد قـــراءة استشـــراف
ماليزيـــا والعولمـــة في آفـــاق 2020

ترجمة الأستاذ د.عمر نقيب

1) تبنت ماليزيا في عهد الدكتور محاذير بن محمد مشروعا تنمويا عرف بـ"آفاق 2020" وأصله في اللغة الماليزية "Wawagan 2020" وهو المشروع الذي استطاعت ماليزيا أن تدخل بفضله علم النمو الأسيوي، بل وأن تصبح أحد النمور الكبرى فيه حيث حققت ماليزيا تحت قيادته اقتصاديا غير مسبوقق في تاريخها الطويل.

2) الدكتور محاذير من مواليد 1925 ولا يزال يحتل مناصب حكومية حساسة في أهم الشركات الماليزية الكبرى .

أولا أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة يونيتان (Universiti Tenaga Malaysia) على هذه الدعوة الكريمة من أجل إلقاء كلمة على أعضاء هيئة التدريس والطلبة فيها. ولا أخفي عليكم سروري وابتهاجي أنه منذ كلمتي الأخيرة أمامكم؛ بل منذ تأسيس هذه الجامعة، فإنّ هذه الأخيرة تطورت وبشكل ملحوظ؛ فقد تجاوز عدد الطلبة فيها الثمانية آلاف (8000) طالب. كما أنني مسرور بشكل خاص بسبب ارتفاع نسبة توظيف متخرجّي هذه الجامعة مقارنة مع الجامعات الماليزية الأخرى. ولعلّ هذا الإنجاز ليس أقل من مؤشّر فعلي على مستوى النوعية التربوية التي استطاعت جامعتكم تحقيقه منذ تأسيسها.

لقد طُلِب مني أن أتحدث عن "إعداد الإنسان الماليزي وتأهيله لمواجهة تحديات العولمة في آفاق "2020 ولم يبق لبلوغ هذا الموعد إلا عشر سنوات من الزمان. لست متأكّدا ممّا سوف أقول لكم، هل أصيب أم أجانب الصواب؛ غير أنه يغلب على ظنّي أنني قد لا أكون بينكم في ذلك التاريخ لأتأكّد من صحة رؤيتي أو عدم صحتها لأبادر من ثمّ إلى تصحيحها.

إنّ العولمة ليست وليدة هذه الأيام. فقد بدأت إرهاصاتها الأولى في الظهور منذ زمن بعيد؛ وبالتحديد سنة 1492 ميلادي عندما استطاع كريستوف كولمبوس (1451 - 1506) تجاوز المحيط الأطلسي واكتشاف الفضاء الغربي، بعد فترة وجيزة من وصول فاسكو دي غاما (1469 - 1524) إلى رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا، ومن ثم الإبحار في المحيط الهندي لاكتشاف الهند "الحقيقية" ومن بعد ذلك، بطبيعة الحال، جنوب شرق آسيا وشرق آسيا.

وبسبب هذه الاكتشافات الغربية شهد العالم منذ ذلك التاريخ تغيرات تاريخية عميقة. إنّ هؤلاء الغربيين، لما وصلوا إلى هذه المنطقة من العالم، لم يحملوا معهم الأموال فقط لشراء "توابل" الشرق الأقصى؛ وإنّما حملوا معهم أيضاً إرثا ثقافياً، وأسلوب حياة وأنظمة وقوانين سبق لهم أن اعتمدوها في بناء حضارتهم.

ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت أوروبا مركز العالم كلّه . وبعبارة أخرى، أصبح العالم يسير وفقا للنظرة الأوروبية الغربية للحياة بكل ما تحمله هذه النظرة من سلبيات وإيجابيات. غير أنّني أفضّل أن أبدأ حديثي عن الجوانب السلبية لهذه التجربة الغربية من أجل أن نحصل على نظرة صحيحة عنها تساعدنا على التعامل السليم معها.

إنّ الأوروبيين الذين جاءوا إلى بلادنا كانوا في أغلبهم تجّاراً. جاءوا من أجل التجارة لأنّ الشرق الأقصى كان مشهورًا في ذلك الزمان بإنتاج "التوابل" بالإضافة إلى أنواع متعدّدة من المعادن الثمينة مثل الماس وما شابه ذلك، والتي كانوا يتمنّون الحصول عليها. هذا، على خلاف نوع التجارة التي كان يمارسها العرب واليابانيون والصينيون والهنود في هذه المنطقة من العالم.

والملاحظ أنّ هؤلاء التجار لم يكونوا تجّاراً عاديين وإنّما كانوا تجّاراً من نوعٍ خاص؛ إذ كانوا يأتون مسلّحين لاعتقادهم أو لتوقّعهم أنّهم لن يحصلوا على مرادهم بسهولة ودون عناء؛ بل قد يتطلّب منهم الوضع قليلاً من المقاومة من أجل الحصول على ما يريدون؛ الأمر الذي لم ينتبه إليه الأسيويون. وبطبيعة الحال، فإنّه من المعلوم أنّ طريقة الأوروبيين وأهدافهم في التعاطي مع المسائل التجارية تختلف عن تلك التي يتّبعها نظراؤهم الأسيويون. ومن أهم ما يتميّزون به اهتمامهم؛ بل نزوعهم إلى احتكار التجارة فيما يرون حاجتهم إليها ماسة. كما أنّهم لجأوا إلى إقامة المصانع للمحافظة على مصالحهم هناك، وتخزين ما يتم شراؤه من سكان تلك المناطق. غير أنّ اهتمامهم هذا لم يقف عند هذا الحد؛ بل تجاوزه إلى محاولات الاستيلاء على ممتلكات المنتجين المحليين وتحويلها إلى مستوطنات؛ الأمر الذي ترتّبت عنه آثار عميقة على ثقافة السكان وأسلوب حياتهم وطرق تفكيرهم وأخلاقهم.

وبالطبع، ففي الغرب كان مستوى النمو، فيما نظن، أقل ممّا كان عليه في الشرق الأقصى. كما أنّ أمريكا بشمالها وجنوبها كانت قد وقعت في قبضة أوروبا لتتحوّل بسبب ذلك إلى مستعمرات أوروبية؛ الأمر الذي جعلها مجتمعات أوروبية خارج أوروبا بحكم قيامها على أساس النموذج الثقافي الأوروبي. غير أنّ الهدف من الوجود الأوروبي في الشرق الأقصى تمثّل في سعيهم من أجل التأثير في عقلية شعوب المنطقة، الأمر الذي أوجد لها قبولا سريعا من بعض سكان هذه المناطق. إنّ هذا النوع من الاتصال الأوّلي بين الغرب والشرق يمثّل في رأينا الإرهاصات الأولى للعولمة أو ما يمكن أن نسميه المركزية الأوروبية (Euro-Centrism). وإنّ أشهر بلاد الشرق التي تبنّت النموذج الأوروبي الغربي هي اليابان. لقد شرعت اليابان منذ البدء في تغيير كل أساليب التسيير الإداري، وطرق وأساليب القتال والحرب وتجهيزاتها وأسلحتها، وما إلى ذلك من "الإصلاحات" من أجل الانسجام والتكيّف مع الوافد الغربي إلى تلك الديار.

ونتيجة لذلك، شرعت بعض الأقطار الشرقية في محاكاة اليابان من خلال محاولة إعادة بناء أساليب تسيير

سوف نتفاعل مع الثقافات الأخرى، مع القوى الأخرى في العالم. وأمّا نحن في ماليزيا، فقد أقمنا طرقا وأساليب للتواصل مع مختلف المجتمعات والدول بشكل إيجابي وفعّال. وبهذا الأسلوب في التعامل مع الغير، نعرض أنفسنا على النماذج الثقافية الأخرى ليتمّ التواصل بشكل مثمر وفعّال.

والآن، عندما نتكلّم عن العولمة، فإنّنا نتحدّث عن مفهوم وفد إلينا من المجتمعات الغربية الغنية. أحب أن أشير إلى أنّه مهما كانت الأفكار الجديدة التي تفد إلينا، وبالخصوص تلك التي يكون مصدرها الغرب، نحتاج إلى أن نُخضِعها للتساؤل والنقد؛ لابد أن نكون ذوي عقلية ناقدة من أجل أن نكون نحن الذين نحدّد نوع الأثر الذي ينبغي أن تتركه هذه الأفكار في وسطنا.

إنّ للعولمة تأثيراً مزدوجاً. فقد يقلّل هذا التأثير من مدى حرّيتنا واستقلالنا وقراراتنا، في الوقت الذي قد يمكّننا من الاستفادة من مختلف أوجه التقدّم والتطوّر الحاصل في مناطق كثيرة من العالم. ومن أمثلة الآثار الإيجابية للعولمة ما وصل إليه العالم المتطوّر في مجال التكنولوجيا على مدى الزمان والمكان. فقد كنّا فيما سبق، من أجل الاتصال بأي منطقة في العالم أو إرسال برقية أو الاستماع إلى قطعة موسيقية، لا بد لنا من غرفة ضخمة مزودة بأضخم الوسائل والتجهيزات. بينما اليوم، فالعملية برمّتها تتمّ بجهاز بسيط محمول في الجيب مثل الهاتف النقّال. فهذا الجهاز مؤشّر واضح على ضخامة التطوّر الذي حصل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال. ولقد أصبح بإمكاننا أن نسافر جوّاً 12 أو 24 ساعة، لنصل إلى الجهة الأخرى من الكرة الأرضية ونتواصل مع قاطنيها بشكل مباشر.

هذا من أهم إنجازات العولمة، بحيث لم يصبح في مقدورنا أن نبقى منعزلين عن باقي مناطق العالم. وسواء أحببنا أم كرهنا، فإنّ الذي يحدث في الطرف الآخر من العالم لابد نتأثّر به بوجه من الوجوه. ولهذا، فعندما يصل إلينا العالم بهذا التطور التكنولوجي، فإنّ هذا الأخير يصبح في متناولنا، وفي مقدورنا أن نفعل به ما نشاء، كأن نساهم في تطوير بعض جوانبه لنجعل غيرنا من البشر يستفيدون من مساهمتنا نحن أيضاً. فنحن جزء من العالم، ومهما كانت طبيعة

مساهمتنا فيه فإنّ هذه المساهمة سوف تؤثّر بشكل من الأشكال في المناطق الأخرى من هذا العالم، والعكس صحيح أيضا. وبطبيعة الحال، فإنّ أثر العولمة إيجابي في أغلبه وهو الذي يتعلّق بالتطور الحاصل في التكنولوجيا بشكل عام. ولكن علينا أن نتذكّر دائماً أنّ أغلب ما في هذه التكنولوجيا يركّز على الصناعة العسكرية وبوجه خاص أسلحة الدمار الشامل، وآليات الحروب، وأدوات تقتيل الشعوب لأنّ أغلب بحوثهم ودراساتهم كانت منصبّةً على ما يمكّنهم من السيطرة على غيرهم وإن تطلّب الأمر قتلهم.

وعلى الرغم من الفوائد الجمّة لهذا التطور التكنولوجي وآثاره الإيجابية، فإنّنا لا نستطيع تفادي آثاره السلبية بدون جهد وعناء. وإذا كنّا لا نستطيع أن نصبح أقوياء مثلهم، ولو على المدى المنظور، فإنّه بإمكاننا أن نعدّ أنفسنا لندافع عن أنفسنا وأوطاننا. وعلى ما أذكر، فإنّ فيلسوفاً يونانياً هو الذي قال: "إذا أردت أن تحصل على السلم فلا بد أن تستعدّ للحرب"؛ ولهذا، فقد أعددنا أنفسنا للحرب، أو نحن بصدد ذلك. فقد اشترينا مؤخّراً غوّاصتين وبعض الطائرات الحربية وكل ما يلزم لذلك. لا أدري من سيكون خصمنا في هذه الحرب؟ ولكن إذا قرّرت القوى العظمى المستكبرة الاعتداء علينا أو احتلال أراضينا، أعتقد أنّه من الأشرف لنا أن نرفع سلاحنا و نقول لهم تعالوا فنحن قد بذلنا وسعنا من أجل الاستعداد للدفاع عن أنفسنا. وإلاّ فسوف يكون مصيرنا مثل مصير العراق، أين تمّ تدمير البلد بأكمله، وتدشين حرب أهلية لا نعلم متى تتوقّف. هذا من الآثار السلبية للعولمة حيث أصبح بإمكان أيّ جيش أن يتحرّك بأسرع ما يمكن والهجوم على أي نقطة في الكرة الأرضية وإنّ الشعوب التي لا تستعدّ للدفاع عن نفسها فسوف تسير إلى مصيرها المحتوم؛ ولا يمكن استثناء بلادنا من هذا المصير إذا توفّرت أسبابه.

ولكن من حسن حظّنا، كما أظنّ، أنّ حكوماتنا أدركت بذكائها وحكمتها في التعامل مع الشعوب والدول، أنّه من غير الحكمة التعرّض لهذه القوى المستكبرة بما يجعلها تتحرّش بنا لعلمها (أي، حكوماتنا) أنّ الكرة الأرضية أصبحت قرية صغيرة جدّاً وبإمكان خصومنا أن يتعرّفوا على مختلف خططنا للتحرّك ويتعرّضوا لنا بالأذى.

إنّ أساليب الحرب ووسائلها وأدواتها تطوّرت، ولم تعُد كما كانت من قبل. بإمكاننا استخدام الحرب الاستباقية الخاطفة التي يسمّيها الألمان "Blitzkrieg?,"، فلا وقت لإعداد عدة المواجهة، بل في ظرف زمني قياسي تجد البلد قد هيمنت عليه الجيوش الأجنبية. أتمنّى ألاّ يحدث هذا، غير أنّه يبقى احتمالاً وارداً في هذه الظروف التي طبعتها العولمة. والسؤال المطروح الآن: ما هو الأسلوب الأمثل للتعامل مع مثل هذه الظروف؟ هل نتّجه إلى شراء السلاح لمواجهة هذه الأخطار؟ بإمكاننا أن نفعل ذلك؛ بل يمكن أن نشتري أحدث الأسلحة وآخرها اختراعاً على الرغم من تكاليفها الباهظة. لكن؛ لا أعتقد أنّ هذا هو القرار الأنسب في مثل هذه الظروف، لأنّني أرى أنّ الحرب ليست هي الطريق الأمثل لعلاج الأزمات والخلافات بين الأمم والشعوب. أعتقد أنّنا متحضّرون بالقدر الكافي الذي يؤهِّلنا للحوار لحضاري البنّاء، ولفض خلافاتنا في المحاكم بطرق هادئة من خلال نتائج البحث والتحقيق التي تتوصّل إليها هذه المحاكم. هذا هو الأسلوب الذي اتّبعته ماليزيا في التعامل مع ثلاث شكاوى قُدّمت ضدّها.

عندما ادّعت تايلاند أحقّيتها بملكية أجزاء من مياهنا الإقليمية وقالوا أنّنا ندّعي ملكية أجزاء من مياههم الإقليمية، فقد توصّلنا عن طريق الحوار الهادئ إلى توافق مفاده الاشتراك في الاستفادة من كل ما يمكن أن نحصُل عليه من خيرات من هذه المياه المشتركة. ولذلك، لم نفكّر في اللجوء إلى الحرب، ولم نلجأ إليها البتّة. إنّ هذا التصرّف ليس أقل من سلوك شعب متحضّر يتميّز بالقوة والحكمة، ويعرف كيف يتعامل مع الأزمات بما يناسبها ليخرج منها سالماً غانماً.

وبالمثل، في أزمتنا مع إندونيسيا عندما ادّعت ملكيتها لجزيرتي سيبادان Sipadan وليجيتان Ligitan ، فقد قرّرنا اللجوء إلى المحكمة الدولية التي وقفت إلى جانبنا. بطبيعة الحال، لم تكن إندونيسيا راضية بالحكم القضائي، ولكن ليس بالضرورة أن تكون كذلك، فالعادة أنّ المحكوم عليه يغلب عليه عدم الرضا بالحكم الذي لا يكون كما يريد.

حدث مثل هذا في أزمة جزيرة الحجر الأبيض Pulau Batu Putih، بيننا وبين سنغفورة. فقد قرّرنا أيضاً اللجوء إلى المحكمة.غير أنّه بسبب التلفيق الذي حدث في المعلومات التي قُدّمت

للمحكمة، كان الحكم في صالح سنغفورة. أنا لا أحب مثل هذه الأساليب في التعامل مع المشكلات بيننا، على الرغم من أنّني أفضّل التنازل عن حقّي بدلاً من الذهاب إلى الحرب مع سنغفورة باعتبارها دولة قوية، بل أقوى منّا، ولهذا، علينا أن نظهر الاحترام لمن هو أقوى منّا.

هذا مظهر من مظاهر العولمة، فإذا كنّا غير حكماء في التعاطي مع قضايا ومشكلات بلداننا ربّما كنّا سبباً في دماره من خلال اعتداء القوى المستكبرة على الضعفاء منّا. غير أنّه من جهة أخرى، ينبغي أن نتذكّر دائما أنّ هذا الوطن (ماليزيا) قد خطى خطوات كبيرة على طريق التقدّم. فقد نما بشكل ملفت للنظر؛ إذ أنّ المعدل السنوي للنمو قارب 7,8 في المائة وقد وصل في بعض الأحيان إلى 9 في المائة. لقد وصلنا إلى هذه الدرجة من النمو لأنّنا وبكل بساطة أصبحنا مؤهّلين لاقتحام الأسواق العالمية بمنتجاتنا. إذ لو انصب اهتمامنا على مجرّد الاكتفاء الذاتي لما كان ذلك كافياً لنتمكّن من اقتحام هذه الأسواق. وبسبب البعد العالمي للتجارة التي نمارسها أصبحنا قادرين على أن نبيع منتجاتنا للعالم كلّه، الأمر الذي جعلنا نجني أرباحاً طائلة من المنتجات المتنوعة التي نصنّعها في بلادنا بما في ذلك بطبيعة الحال، منتجاتنا من زيت النخيل والمطاط والقصدير. بدون هذه السوق العالمية ما كان لنا أن نصل إلى هذا المستوى الذي نتمتّع به من الغنى والرفاه، ومن ثم لم يكن في مقدورنا أن نصل إلى هذا المستوى من النمو الاقتصادي.

ينبغي علينا أن نتعامل مع كل بلدان العالم لأنّ أسواقها ضرورة لاقتصادنا. يجب على كل الماليزيين أن ينتبهوا إلى هذه المسألة وأن يعيروها كل الرعاية والاهتمام. إنّ نمو اقتصادنا، أعني بلدنا، يتوقف على مدى حسن اقتحامنا للأسواق العالمية بمنتجاتنا، وإلاّ فطريق النمو والتقدّم مسدود أمامنا. وبنسبة سكانية تقدّر بـ 27 مليون نسمة، لم يكن لنا لنحقّق هذا التقدّم بسرعة ولن يكون بإمكاننا أن نتقدّم في المستقبل إذا لم نعرف كيف نقتحم هذه الأسواق العالمية بمنتجاتنا، وإذا الم نعرف كيف نقيم علاقات صداقة جيّدة ومثمرة مع باقي شعوب العالم لأنّها تمثّل بالنسبة إلينا الأسواق التي نسوّق فيها منتجاتنا.

بطبيعة الحال، سوف نصبح من جهة أخرى سوقاً لباقي دول العالم؛ هذا

ما ينبغي على كل الماليزيين أن يتذكّروه دائما. إنّ مستقبلنا يتوقّف على استعدادنا للرفع من نسبة تبادلنا التجاري مع باقي دول العالم بالتصدير والاستيراد؛ ولكن ينبغي أن يغلب التصدير على الاستيراد لأنّنا كلما زادت صادرتنا زادت مداخيلنا وأصبحنا أغنياء أكثر. غير أنّ نجاح صادراتنا يتطلّب منّا منتوجات ذات جودة عالية في مستوى منافسة الإنتاج العالمي.

كما أنّ هناك اهتماماً في ماليزيا بالتربية والتعليم. غداة الاستقلال، لم نكن نملك إلاّ جامعة واحدة. أمّا اليوم فقد أصبح عددها ستّين (60) جامعة. وعلى ما أظن، ثلاثين منها عمومية والباقي جامعات خاصة. ويظهر أنّ مواصلة الدراسة في الجامعة أصبح رغبة أغلب المواطنين؛ فالتعليم الجامعي مكسب إيجابي لأنّه طريق إلى تنمية وتدعيم المؤهلات العلمية التي تسمح للفرد بالكسب المادي الأفضل من خلال إنتاج ما يمكن أن نصدّره للخارج.

إنّ عجزنا عن حسن الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وتوظيفها سوف يمنعنا، بطبيعة الحال، من الاستفادة من الجوانب الإيجابية للعولمة. ولكن بسبب نظامنا التربوي المحكم الذي وفّر الفرص لكل المواطنين للتعلّم واكتساب المعرفة، أصبحنا قادرين على الاستفادة من كل ما وفّرته الاختراعات الجديدة التي وصلت إلينا من مختلف بقاع الأرض؛ كما أصبحنا قادرين أيضاً على إنتاج أشياء تستخدم آخر ما توصّلت إليه العلوم والتكنولوجيا وأصبحنا بالتالي قادرين على تصديرها إلى الأسواق العالمية.

إنّ استيعابنا للعولمة وحسن توظيفنا لها يتوقّف أساسًا على مدى قدرتنا على تحصيل المعرفة التي تمكّننا من إنتاج ما يمكن عرضه على الأسواق العالمية في إطار مشاريع التبادل التجاري مع باقي دول العالم. وبالطبع، وفي أثناء ذلك، لابد من اللجوء إلى استيراد ما نحن بحاجة إليه من أجل التصنيع والإنتاج ومن ثم التصدير مرة أخرى.

وبناء على ما سبق، فإنّ السؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا الآن: كيف يمكن لنا أن نعدّ أنفسنا لعام 2020 هل يمكننا أن نجعل من 2020 السنة التي نعلن فيها بكل اعتزاز أنّنا، ماليزيا،

أصبحنا دولة متقدّمة؟ هل يمكننا أن نفعل ذلك؟ في هذه اللحظات أستطيع أن أقرّر وأقول: نعم، نستطيع، ولكن ينبغي أن تعدّوا أنفسكم من الآن لهذا اليوم المنشود. أنتم في حاجة إلى تحصيل العلم والمعرفة؛ فهما شرطان أساسيان لذلك. فلقد كنّا أكثر جرأة عندما أقدمنا على تصنيع سيارة وطنية .

وكما تعلمون أنّ بلدا نامياً مثل ماليزيا في ذلك الوقت وبنسبة سكانية تقدّر بحوالي 12 مليون نسمة قرّر صناعة سيارة وطنية. لقد شاهدنا استهزاءً كبيراً بنا في مناطق عديدة من العالم؛ غير أنّنا على الرغم من كل ذلك، مضينا قُدُماً ولم نبالِ بالتثبيط الذي كان مقصوداً من أجل إفشال مشروعنا الوطني، واستطعنا رغم كل ذلك أن ننتج أوّل سيارة وطنية . لكن لازالت صناعتنا الميكانيكية في هذا المجال مقتصرة في أغلبها على الاستجابة لحاجات السوق الوطني. في حين أنّ المطلوب هو ضرورة التفكير في اختراق الأسواق العالمية بجدارة واقتدار من خلال إنتاج نوعي ذي معايير عالمية. لذلك، لابد من التفكير في مختلف الأساليب والآليات التي تمكّننا من ذلك بشكل يجعل صناعة السيارات عندنا من أهم وسائل دعم وترقية الرأسمال الوطني؛ فصناعة السيارات من أجل الطلب المحلي فقط ليس كافيا في هذا المجال ولن يساهم بشكل فعّال في دعم مشروع التنمية الوطنية.

ومن أجل أن نصل إلى هذا المستوى من الفعّالية في الإنتاج، ينبغي أن نركّز على تحصيل العلوم والمعارف التي تساعدنا على التحكّم في التكنولوجيات الجديدة لنجعل من سياراتنا في مستوى منافسة ما هو موجود في الأسواق العالمية التي نتعامل معها. بهذا النوع من التفكير والأداء، يمكننا أن نساهم في تطوير بلادنا. فإذا نظرنا مثلاً إلى كوريا (الجنوبية) فإنّنا نجدهم ينتجون ملايين السيارات وأنّ أغلب ما ينتجونه إنّما يباع في الأسواق العالمية خارج كوريا. هل يمكننا، نحن، أن نفعل ذلك؟ هناك إمكانية لفعل ذلك؛ ولكن بشرط أن نتحكّم في التكنولوجيات الجديدة المتعلّقة بصناعة السيارات الكهربائية أو تلك التي تسير بالطاقة الشمسية أو غيرهما لنصبح قادرين على أن نبدأ من حيث بدأ هؤلاء.

وبالنظر إلى طبيعة المحرّكات المستخدمة حاليا في صناعة السيارات،

فإنّني أعتقد أنّنا لا زلنا بعيداً عن هذا المستوى من الكفاءة والإبداع. أعني أنّهم بدأوا تصنيع هذا المحركات والسيارات الحاملة لها بداية التسعينيات من القرن التاسع عشر (S1890) بينما نحن بدأنا عام 1985 فقط ، بعد حوالي قرنٍ من الزمان تقريبا بعدهم. فقد بدأنا بما هو قديم بالنسبة إليهم. لكن إذا انصب اهتمامنا على السيارات الكهربائية وغيرها من النماذج المعاصرة فيمكن القول أنّنا قد وضعنا أنفسنا في نفس المستوى من المحاولة لصناعة السيارات المتقدّمة. ولهذا، فهناك إمكانية لنكون في مستوى منافسة الكبار، رواد صناعة السيارات في العالم.

وفي سياق الحديث عن رواد صناعة السيارات، يمكن أن ننوّه على سبيل المثال بالإنجاز الذي حقّقناه مؤخّراً من خلال سيارة بروتون Proton التي حصّلت على المراتب الأولى في سباق برايتون (Brighton) لندن (London) بالنظر إلى أنّ المشاركين في هذا السباق استخدموا سيارات كل من تويوتا (Toyota) ونيسان (Nissan) وميتسوبيشي (Mitsubishi) وفلكسفاغن (Wolkswagen) ومرسيدس (Mercedes) وفورد (Ford). وبمنافسة كل هذه الأنواع الناجحة من السيارات، فقد حصلنا على المرتبة الأولى. ولهذا، فهناك إمكانية في هذا المجال على الأقل لنطوّر كفاءاتنا ونظهر مدى قدرتنا على المنافسة مع الكبار. غير أنّه لتحقيق هذا الهدف نحتاج إلى الاستمرار في تحصيل العلوم والمعارف والمهارات، ومواكبة الجديد في المجال الذي نريد أن نبرز ونتفوّق فيه. كما ينبغي أن ندرّب أنفسنا على الرغبة في البحث والتنقيب عن الجديد باستمرار بالشكل الذي يقودنا إلى مستوى القدرة على منافسة الأسواق العالمية بجدارة واقتدار.

ولكن بطبيعة الحال، لا ينبغي أن يفهم من كلامي هذا أن يقتصر اهتمامنا على صناعة السيارات فقط؛ بل هناك مجالات أخرى لابد من الاهتمام بها فهماً وتطويراً، مثل صناعة الإلكترونيات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتجارة الدولية. فنحن قد بدأنا من حيث بدأ هؤلاء المتقدّمون في هذه المجالات، وبإمكاننا التوصّل إلى صناعة منتوجات مثل البرمجيات (Software) ما يمكن أن نعرضه للبيع في الأسواق العالمية كشكل من أشكال المنافسة مع الدول الأخرى.

ولكي نصبح بلدًا ذا أبعاد وامتدادات عالمية يتعامل مع ظاهرة العولمة بوعي وإدراك وبشكل هادف، لابد لنا من أن نعدّ أنفسنا تربوياً وعلميًا؛ لابد لنا من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لذلك. وإلاّ فلن يكون بإمكاننا أن نتطوّر وننمو بمجرّد الاعتماد على اقتصاد يتّجه بمنتوجاته إلى سوق محدودة المجال، السوق المحلية، إلى 27 مليون نسمة فقط، هذا لا يكفي.

هذا هو مفهوم العولمة الذي ينبغي أن يفهمه الماليزيون استعداداً لعام 2020. في هذا العام، يجب أن ينظر الماليزيون إلى أنفسهم على أنّهم جزء مهمّ وفعّال من هذا العالم الذي يعيشون فيه؛ وأنّ مجال تحرّكهم الاقتصادي هو العالم كلّه. وأنّه مهما يحدث في العالم من جديد في مجال التكنولوجيا لابد من أن يكونوا في مستوى فهمه فهماً صحيحا وأن يصلوا إلى مستوى امتلاك القدرة على تطبيقه في تطوير أنفسهم من أجل أن يصبحوا قادرين على منافسة الآخرين.

أمّا بالنسبة إلى النخبة السياسية عندنا، فلابد، بطبيعة الحال، أن تكون على حذر من قبول أي تفسير للعولمة دون التأكّد من خلفياتها الفكرية والسياسية والاقتصادية. يجب أن نتذكّر دائما أنّ مفهوم العولمة السائد الآن ليس من وضعنا نحن؛ بل وفد إلينا من خارج حدودنا الثقافية (Cultural Boundaries). لقد وفد إلينا من البلاد الغنية. وطبيعي أنّهم لما تبنّوا فكرة العولمة ركّزوا على الآليات التي تجعل هذه الفكرة خادمة لمصالحهم، وبالمقابل، ليس بالضرورة أن تكون خادمةً لمصالحنا، نحن في البلدان الفقيرة. ولهذا، نحن نعتقد أنّ التفسير المقدّم حاليا لفكرة العولمة ليس إلاّ لخدمة الدول الغنية وتدعيم الثراء الذي يتمتّعون به وليس نحن. ولهذا، لا نستطيع أن نتقبّل هذا التفسير إطلاقاً؛ بل ينبغي أن نُخضِع هذا التفسير للدراسة، ونعمل من أجل إعادة صياغته بشكل جديد، ووضع سياسات وقوانين دولية بإمكانها أن تحمينا نحن من تفسيراتهم غير المقبولة لمفهوم العولمة.

أصارحكم بأنّني غالباً ما فكّرت في أنّه من الضروري لنا أن نقوم نحن بصياغة مفهومنا الخاص للعولمة؛ لا ينبغي لنا أن نتقبّل تفسيرهم على إطلاقه، وبدون أن نجرِي عليه أيّ تغيير

أو تعديل. عندما كنت رئيساً للوزراء ، تعوّدتُ على أن أصرّح بعبارات غير لائقة في نظر البعض، أمّا الآن فأقول إنّ العولمة ليست أكثر من التدفّق الحر لرؤوس الأموال؛ ممّا يعني أنّ انفتاحاً غير مقيّد للحدود من أجل الاستثمار في أي بلد، ولإقامة تسهيلات للإنتاج ومن ثم التصدير بدون أيّ تعطيل بسبب السياسات القائمة في البلدان المختلفة. لأنّه في الماضي، كانت هناك قوانين وتشريعات بإمكانها أن توقِف المنتجات الأجنبية وتمنعها من الدخول إلى هذا البلد أو على الأقل فرض رسوم باهظة عليها لحماية منتجاتنا من الكساد.

غير أنّ رد فعل هؤلاء كان أن رفضوا موقفنا هذا، فاشترطوا إزالة أيّ نوع من الرقابة على المبادلات التجارية، وأنّ الحدود تُفتَح على مصراعيها بشكل يسمح بدخول أي شيء إلى البلد، ومن ثم بناء على ذلك، نضطرّ إلى أن نسمح بأن يباع أي شيء في بلادنا دون أي قيد أو شرط.

هذا هو فهمهم وتفسيرهم للعولمة، وكيف ينبغي أن نتعامل معها. والآن، لماذا جنحوا إلى تفسير العولمة بهذا الشكل؟الجواب واضح، لأنّه أقرب طريق لخدمة مصالحهم؟ إنّهم يملكون رؤوس أموال ضخمة وكثيرة، ويريدون أن يعثروا على فضاءات لاستثمارها . كما أنّهم يملكون تكنولوجيا وإنتاجا صناعيا كثيرا ويريدون أن يسوِّقوه في العالم كما هو الشأن في أسواقهم، وبدون أدنى قيد قانوني. إذن، يفسرون العولمة بالشكل الذي يميل إلى خدمة مصالحهم لا بما يخدم مصالحنا نحن.

الآن، دعونا نعبّر عن وجهة نظرنا في هذه المسألة. ما الذي يمكن أن نستفيد منه في هذه الوضعية؟ حقيقة، إن ماليزيا ليس بإمكانها أن تستفيد من هذا الوضع كثيراً. نحن لا نوافق على هجرة العقول الماليزية إلى الخارج لأنّنا نريد لها البقاء هنا ونضمن لها العيش الرغيد الذي يناسب مكانة أصحابها العلمية والاجتماعية وبشكل لا تغريهم العروض التي تُقدّم لهم من دول أخرى. ولكن الذي أؤكّد عليه أنّ ماليزيا تزخر بالعقول المفكّرة المبدعة؛ وبسبب العروض المُغرية والأجور العالية التي تقدّم لهم من هنا وهناك، فإنّ عدداً منهم هاجر طلباً لذلك. فنحن لا نستطيع أن نمنعهم من ذلك مادام الوضع هكذا، وضع تنافسي في كل شيء، والعالم في ظل العولمة مفتوح

لكل مجالات المنافسة. والكفاءة هي معيار النجاح في هذه المنافسة.

وإذا نظرنا مثلاً إلى الصناعة الصيدلانية، فإنّ الشركات المنتجة للأدوية يجب عليها أن تذهب بعيداً في مجال البحث العلمي المتخصّص من أجل تطوير مشاريعها وتنويع تجاربها لعلها بعد المحاولة الألف قد تصل إلى اختراع نموذج للدواء يمكن أن يسوَّق في الأسواق العالمية. وربّما تكون عائدات الدواء الواحد، إذا أحسنّا تحديد سعره في السوق، قادرة على تعويض كل تكاليف التجارب والأبحاث التي تمّ إجراؤها من أجل التوصل إلى اختراعه عبر سنوات طويلة. وهذا صحيح، فإذا أردت أن تعالج مريضا بالإيدز (AIDS) فإنّ تكاليف العلاج والدواء باهظة بحيث لا يمكن للفقراء من الأفراد أو الدول أن يتحمّلوها؛ كما أنّه لا يُسمَح لهم بإنتاج مثيلاتها نظرا لقوانين حقوق الملكية على الرغم من أنّك لو تنتجها سوف تكون رخيصة السعر بالمقارنة مع النسخة الأصلية وفي متناول الأغنياء والفقراء من بلدنا. إنّهم يرفضون لنا ذلك لأنّهم دفعوا أموالاً باهظة في مجال البحث من أجل التوصّل إلى اختراعه. إنّهم يريدون قبل كل شيء استرجاع ما أنفقوا من أموال في سبيل ذلك.

دعنا ننظر الآن من جهتنا نحن. فقد درّبنا وعلّمنا الملايين من الطلبة. غير أنّ من بين كل هؤلاء الذين قد يظهر عليهم التفوّق والتميّز قليل؛ ربّما عشرة، عشرون، مائة. غير أنّ المهم هو أنّه يجب العمل من أجل أن يصبح هؤلاء المائة من المتفوّقين في مستوى القدرة على مساعدتنا على بلوغ أهم أهدافنا، الاستعداد لعام 2020. لكن الذي نخشاه هو أن ينحرفوا عن هذا الهدف ويميلوا إلى الاهتمام بخدمة مصالحهم الخاصة.

الآن، وقياساً على مثال شركات صناعة الأدوية الذي سبق أن ذكرنا، فقد قلنا أنّها تعمل ضمن خطّتها في التسويق من أجل أن تعوِّض تكاليف الدراسات والأبحاث العلمية من خلال ضبط سياسة أسعار دقيقة ومحكمة، فالشأن كذلك بالنسبة إلينا، ينبغي أن نخطّط من أجل أن نصل إلى مستوى القدرة على تعويض تكاليف التدريب والتعليم لملايين المتعلّمين من خلال حسن استثمارنا لتلك الفئة النابغة من مجتمعنا هنا في بلدنا أو في الخارج، لأنّنا استثمرنا

مليون طالب ولم نحصل إلاّ على مائة طالب متفوّق فقط، ولم يبق لنا في بلدنا إلاّ هؤلاء من غير المتفوّقين. فهؤلاء المتفوقون ينبغي أن نفكّر في كيفية استثمارهم بالشكل الذي يعوّض لنا كل التكاليف التي تمّ إنفاقها من أجل تعليم وتكوين وتدريب الملايين من المتعلّمين الماليزيين.

والذي أحب أن أؤكّد عليه هو أنّنا إذا أردنا أن نعدّ أنفسنا للمستقبل، ينبغي أن نعمل على تربية الأجيال على اكتساب العقلية الناقدة التي تتعامل مع الأشياء بنظرة المتفحّص من أجل التوصّل إلى الفهم الصحيح للأشياء والحكم الصائب عليها والتعامل السليم معها. فإذا قيل لنا عن شيء مقترَح علينا أنّه جيّد وظهر لنا أنّه ليس كذلك فينبغي أن نقول: آسف لا نقبله. ولهذا، فإنّه في عام 1997 و1998 قلنا لصندوق النقد الدولي أنّنا لا نقبل "الأفكار الجميلة" التي اقترحتموها علينا. فكونوا ناقدين لكل ما يُعرَض عليكم لتكونوا عام 2020 في مستوى التعاطي مع مشكلات العولمة بفعالية وإيجابية وتميّز.